

تقرير مدقق الحسابات المستقل

١

إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة العُمانية للاتصالات ش.م.ع.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المنفصلة والموحدة

الرأي المتحفظ

قمنا بتدقيق البيانات المالية المنفصلة والموحدة ("البيانات المالية") للشركة العُمانية للاتصالات ش.م.ع.ع ("الشركة الأم" أو "الشركة") وشركاتها التابعة ("المجموعة") ، والتي تتكون من بيان المركز المالي المنفصل والموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وكل من بيان الأرباح أو الخسائر المنفصل والموحد وبيان الإيرادات الشاملة الأخرى المنفصل والموحد وبيان التغيرات في حقوق المساهمين المنفصل والموحد وبيان التدفقات النقدية المنفصل والموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، متضمنة ملخص السياسات المحاسبية الهامة كما هو مبين في الصفحات من ٨ إلى ١٠٩ .

البيانات المالية المنفصلة

في رأينا أن البيانات المالية المنفصلة المرفقة ، تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

البيانات المالية الموحدة

في رأينا ، عدا عن التأثيرات المحتملة للأمر الموضح في فقرة أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا ، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

كما هو مبين في إيضاح ٣٣ (٢) من البيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ، قامت المجموعة بتوحيد شركاتها التابعة في جمهورية السودان ، والتي إعتبر إقتصادها متضخماً وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ : *التقارير المالية في الإقتصاديات المتضخمة*. إلا أن إدارة المجموعة لم تطبق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ فيما يتعلق بتلك الشركات التابعة. وبالتالي ، لم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتقييم تأثير المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ على البيانات المالية لتلك الشركات التابعة. وبالتالي ، لم نتمكن من تحديد ما إذا كان ينبغي إجراء أي تعديلات على البيانات المالية الموحدة بالنسبة لهذا الأمر.

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة أكثر في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات" حول تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عمان ، هذا وقد إلزمتنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين. ونعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة العُمانية للاتصالات ش.م.ع.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المنفصلة والموحدة

تأكيد أمر

نلفت الإنتباه إلى إيضاح ٢٦ (ب) (٢) من البيانات المالية ، والذي يوضح عدم اليقين بشأن نتيجة مطالبات مختلفة مقامة ضد الشركة التابعة في العراق. إن رأينا غير معدل حول هذا الأمر.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني ، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسلنة الحالية. وتم تناول هذه الامور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل ، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدى رأياً منفصلاً بشأنها. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه ، يرد وصفنا لكيفية تناول تدقيقنا لهذا الأمر في هذا السياق. بالإضافة إلى الأمر الموضح في فقرة أساس الرأي المتحفظ ، فقد قررنا أن الأمور الموضحة أدناه هي أمور التدقيق الرئيسية التي سيتم ذكرها في تقريرنا.

أمور التدقيق الرئيسية

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمور التدقيق الرئيسية

لقد تضمنت إجراءات تدقيقنا مزيجاً من إختبار الضوابط وإجراءات موضوعية ، وبشكل خاص ما يلي:

- فهم الإجراءات الهامة الخاصة بالإيرادات بما في ذلك الإطلاع على مجمل الإجراءات الخاصة بالإيرادات وتحديد الضوابط ذات الصلة (متضمنة أنظمة تقنية المعلومات والروابط البيئية والتقارير المتعلقة بالإيرادات والفوترة)؛
- تقييم تصميم وإختبار تنفيذ الضوابط ذات الصلة ومدى فعاليتها التشغيلية؛
- الإستعانة بخبراء تقنية المعلومات التابعين لنا وإختبار الضوابط العامة لتقنية المعلومات والتي تغطي مخاطر تقنية المعلومات المتعلقة بأمن الدخول وإدارة التغيير ومركز البيانات وعمليات الشبكة؛
- إختبار التسويات الرئيسية التي أجراها فريق ضمان الإيرادات التابع للمجموعة؛
- تقييم وإختبار السياسات المحاسبية للمجموعة الخاصة بالإيرادات، بما في ذلك تطبيق السياسات المحاسبية الجديدة والإجتهادات والتقديرات الرئيسية التي طبقها الإدارة عند النظر في متطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٥؛
- إجراء تحليل للبيانات ومراجعات تحليلية بشأن تدفقات الإيرادات الهامة؛
- إجراء إختبارات موضوعية للتأكد من دقة ومدى إكتمال إنشاء فاتورة العميل على أساس العينة والمدفوعات والخصومات المطبقة على فواتير العميل.

بالإضافة إلى ذلك ، فقد طلبنا من مدققي حسابات الكيانات الهامة للمجموعة وحرصنا على قيامهم بإجراءات تدقيق متوافقة مع ما هو منصوص عليه أعلاه ، حسب الإقتضاء.

إدراج الإيرادات وأنظمة تقنية المعلومات ذات الصلة

أفصحت المجموعة عن إيرادات بمبلغ ٢,١٨٦,٠١٤ ألف ريال عماني (٢٠١٧: ٧٥١,٧٢٥ ألف ريال عماني) للسلنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

توجد مخاطر حول دقة الإيرادات المدرجة نظراً لتعقيد أنظمة تقنية المعلومات. تم إستخدام أنظمة معلومات معقدة لمعالجة حجم كبير من البيانات من خلال عدد من الأنظمة المختلفة وتتضمن مزيجاً مختلفاً من المنتجات والأسعار والتغيرات في الأسعار.

كما طبقت المجموعة معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٥ – "الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء" خلال السنة ، والذي نتج عنه تغييرات في السياسة المحاسبية الخاصة بإدراج الإيرادات لعقود ذات عناصر متعددة من أنشطة الإتصالات. يتطلب ذلك أيضاً من الإدارة إجراء إجتهادات محاسبية عند تحديد سعر البيع المنفصل لإلتزامات الأداء.

نظراً للتعقيدات المذكورة أعلاه والإجتهادات المحاسبية المطلوبة في عملية إدراج الإيرادات ، فقد إعتبرنا ذلك بمثابة أمر تدقيق رئيسي.

السياسة المحاسبية الخاصة بإدراج الإيرادات مبينة في إيضاح ٤.٢ والإفصاحات ذات الصلة مبينة في إيضاح ١.٢٠ من البيانات المالية.

إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة العُمانية للاتصالات ش.م.ع.ع (تابع)

أمر التدقيق الرئيسية (تابع)

أمر التدقيق الرئيسية

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها
أمر التدقيق الرئيسية

لقد أجرينا الإجراءات التالية لتقييم الافتراضات الرئيسية المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأصول التي تمت حيازتها والالتزامات المفترضة والتي استندت على تقرير من خبراء خارجيين:

- في الحالات التي اعتمدت فيها الإدارة على خبراء خارجيين، فقد قمنا بتقييم مدى كفاءتهم ومقدرتهم وموضوعية المقيمين الخارجيين للإدارة ومراجعة نتائج أعمالهم؛
- الحصول على تقارير التقييم ومناقشة المقيمين الخارجيين حول منهج عملهم والافتراضات الرئيسية المستخدمة؛
- مراجعة إتفاقية شراء الأسهم لتحديد بنود وشروط الإستحواذ الهامة؛
- لقد استعنا بخبراء التقييم التابعين لنا في مناقشة منهج العمل والافتراضات الرئيسية المستخدمة في تحديد قيمة الأصول والالتزامات المدرجة (متضمنة تقييم الأصول غير الملموسة التي تمت حيازتها)؛
- قمنا بتقييم مدى معقولية الافتراضات الرئيسية مثل معدل النمو ومعدلات التآكل ومعدلات الخصم ومعدلات الأتاوة التي طبقتها الإدارة من خلال مقارنتها مع التوقعات الاقتصادية وتوقعات الصناعة لتقييم مدى معقولية توقعات الإدارة؛
- كما قمنا أيضاً بتقييم دقة العرض والإفصاحات المتعلقة بهذا الإستحواذ في البيانات المالية.

إحتساب الإستحواذ على مجموعة زين

تمكنت المجموعة من الحصول على سيطرة على مجموعة زين في سنة ٢٠١٧ وكان الإحتساب المبدئي لإندماج الأعمال في سنة ٢٠١٧ مؤقتاً نظراً لتعقيده. خلال السنة الحالية ، كما هو مبين في إيضاح ٤ ، تم إجراء محاسبة الإستحواذ وتم تخصيص إجمالي مقابل الشراء إلى القيمة العادلة للأصول التي تمت حيازتها والالتزامات المفترضة بناء على قيمها العادلة في تاريخ الإستحواذ بمبالغ تتجاوز القيم العادلة المسجلة كشهرة. تم تقييم أصول والالتزامات مجموعة زين بناء على تقييم طرف ثالث لكي يتم تضمينها في بيان المركز المالي الموحد.

لقد اعتبرنا أن محاسبة الإستحواذ لمجموعة زين بمثابة أمر تدقيق رئيسي للأسباب التالية:

- نظراً لحجم المعاملة والتعقيدات المصاحبة لإندماج الأعمال ، بشكل خاص الإجهادات المحاسبية فيما يتعلق بتحديد التقييم العادل للأصول والالتزامات المدرجة وتخصيص مقابل الشراء إلى الشهرة والأصول غير الملموسة التي يتم تحديدها بشكل منفصل.
- أجرت المجموعة عدداً من الافتراضات والتقديرية الرئيسية المتعلقة بكل فئة من فئات الأصول غير الملموسة التي تمت حيازتها ، بما في ذلك: التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة ومعدلات النمو ومعدلات التآكل ومعدلات الخصم ومعدلات الأتاوة. إن تحديد وتقييم الأصول غير الملموسة التي تمت حيازتها يتطلب إجهادات محاسبية وهو أمر ذو حساسية إلى الافتراضات المستخدمة.

السياسة المحاسبية الخاصة بإندماج الأعمال والشهرة مبينة في إيضاح ٤.٢.٢ والإفصاحات ذات الصلة مبينة في إيضاح ٤ (١) من البيانات المالية.

إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة العُمانية للاتصالات ش.م.ع.ع (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها
أمور التدقيق الرئيسية

- لقد إختبرنا نماذج تقييم القيمة القابلة للإسترداد والإفتراضات الرئيسية المستخدمة من قبل الإدارة بمشاركة إختصاصيي التقييم الداخليين. تتضمن إجراءات تدقيقنا ما يلي:
- تقييم تصميم وإختبار تنفيذ ضوابط الإدارة على إجراءات تقييم إنخفاض القيمة؛
- تقييم مدى إتساق وملانمة الإجتهاادات والإفتراضات المحاسبية المستخدمة في تحديد الوحدة المنتجة للنقد وتخصيص الشهري/الأصول غير الملموسة؛
- الحصول على وتحليل خطط الأعمال المعتمدة لكل من هذه الأصول (أو وحدة توليد النقد ، حسب الإقتضاء) لتقييم الدقة المحاسبية ومدى واقعية الإفتراضات الرئيسية بشكل عام؛
- بدعم من خبراء التقييم الداخليين ، قمنا بتقييم ومتابعة الإفتراضات الرئيسية التي تشكل إحتساب المجموعة للقيمة عند الإستخدام متضمنة التدفقات النقدية المتوقعة ومعدلات الخصم ومعدلات النمو والنفقات الرأسمالية.
- تقييم المنهجية المستخدمة من قبل المجموعة لتقدير متوسط تكلفة رأس المال المرجح ومقارنة تلك المنهجية مع معدلات الخصم المستخدمة من قبل كيانات مماثلة وبيانات السوق ، عندما تكون متاحة؛
- لقد أجرينا تحليل للحساسية مثل التأثير على التقييم في حالة تخفيض معدل النمو أو زيادته ؛
- قمنا بتقييم دقة إفصاحات الشركة الواردة في الإفصاحات حول البيانات المالية بشأن هذه الإفتراضات والتي تكون نتيجة إختبار إنخفاض القيمة أكثر حساسية لها.

إنخفاض قيمة الأصول غير الملموسة والشهرة

يتضمن إجمالي أصول المجموعة أصول غير ملموسة والشهرة بمبلغ ٣,٥٧٩,٦٦٤ ألف ريال عماني (٢٠١٧): ١,٥٨٢,١٢٧ ألف ريال عماني) والتي تمثل ٤٩% (٢٠١٧: ٢٩%) من إجمالي الأصول.

لقد إعتبرنا أن تقييم إنخفاض قيمتها الدفترية بمثابة أمر تدقيق رئيسي لأن تقييم القيمة القابلة للإسترداد للأصول غير الملموسة والشهرة يتطلب إجتهاادات وتقديرات محاسبية هامة، خاصة الإفتراضات المستخدمة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة مثل معدل الخصم ومعدل النمو والنفقات الرأسمالية.

يرجى الرجوع إلى الإفصاحات التالية في البيانات المالية:

- إيضاح ١٣.٢ – السياسة المحاسبية الخاصة بإنخفاض قيمة الأصول غير المالية.
- إيضاح ١٥ – القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة والشهرة والإفتراضات الرئيسية المستخدمة في إختبار إنخفاض القيمة.

أمر آخر

لقد تم تدقيق البيانات المالية المنفصلة والموحدة للشركة العُمانية للاتصالات ش.م.ع.ع للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بواسطة مدقي حسابات آخرين والذي أبدوا رأياً غير معدل حول البيانات المالية المنفصلة ورأياً متحفظاً حول البيانات المالية الموحدة في ٢٨ فبراير ٢٠١٨.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة ("المسجل") مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المضمنة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. لا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية وتدقيق الحسابات حولها. لقد حصلنا على التقارير التالية قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات ، ونتوقع الحصول على الأقسام المتبقية من التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير الحوكمة
- تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة

إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة العُمانية للاتصالات ش.م.ع.ع (تابع)

معلومات أخرى (تابع)

إن رأينا المتحفظ حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى ، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو إستنتاج بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية في الإطلاع على المعلومات الأخرى وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق ، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً مادية.

إذا استنتجنا وجود أي أخطاء مادية في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات ، فإنه يتعين علينا الإفصاح عن ذلك. كما هو مبين في فقرة أساس الرأي المتحفظ للبيانات المالية الموحدة الوارد أعلاه ، لم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول عدم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ بواسطة المجموعة على شركاتها التابعة في جمهورية السودان. وبالتالي ، لم نتمكن من إستنتاج ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتضمن أخطاءً مادية بالنسبة لهذا الأمر.

مسؤوليات مجلس الإدارة والقيمين على البيانات المالية

إن المجلس مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات الإفصاح ذات الصلة الواردة في قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان والرقابة الداخلية التي يرى المجلس أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة خالية من أخطاء جوهريّة ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية ، فإن المجلس مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية والإفصاح ، متى كان مناسباً ، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي ، ما لم ينوي المجلس تصفية المجموعة أو وقف عملياتها ، أو لا يوجد لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غابتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهريّة ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهريّة بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في البيانات المالية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ حيث يشمل الاحتيال التواطؤ ، التزوير ، الحذف المتعمد ، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

إلى مساهمي الشركة العُمانية للاتصالات ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
 - بتقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
 - بإستنتاج مدى ملائمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي ، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا جوهرية حول قدرة المجموعة على الإستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية ، أو ، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك ، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الإستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها ، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- نقوم بالتواصل مع القيمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا. كما نقوم بإطلاع القيمين على الحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.
- من الأمور التي تم التوصل بشأنها مع القيمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية ، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها ، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية ، ان لا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في رأينا أن البيانات المالية تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة الواردة في قانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان.



Deloitte - Touche

دليلوت أند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.ع.ع
مسقط - سلطنة عمان

٢٧ فبراير ٢٠١٩

وقع بواسطة

مارك ديفيد دون

شريك